

أصول الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الخبز الذي وفق من شأه لتأسيس القواعد وتحرير المسائل ، والشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله اكل الخلق واعظم الوسائل صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ، ووارثه واخزيه ، اما بعد فان العبد المومل من ربه الصفي والاحسان خاص بن محمد ابن احمد بن السيد ضوان شراش الله جناحه ، وانك بمنه وكرمه جناحه ، يقول لما ربيست انك انك المسى بانجام الداربية لغراء النقاية ، لهجي سنه سبب المرسلين ، عبد الرحمن ابن ابي بكر السموطى جلال الدين ، رزقنا الله واباه الخشي وزياده ، في الاجاز مع عموم الاقاربه ، لكنه غير مستغن عن حواشئ شفر عن وجود محمد مراد النقاية ، والنصفي خفي مكنونا فانه من وراء الحجب ، وضعت عليه بعد الاستخارة حواشئ تنجيع فيد شواره ، وتمكن من صيد اوايد رائده ، من كلام العلماء المدققين ، مع ما تفتي الفناش من منه المتبين ، وسعيتها نيل الهداية الى فهم انجاء الداربية لغراء النقاية ، والله اسأل ان يفتح بها في الدنيا والاخرة ، انه ذو المنة الجليله ، والقدره الباهره ، قوله اصول الدين ، ابتداء اصول الدين من اضافة الخبره للكل لان الدين هو الاحكام اصلية كانت او فرعية ، وهذا التبع يشعر بمدح هذا الفن لابتداء الدين عليه ، ولدين لغرضه معان منها الجزاء والعبارة والحساب ، وله اصطلاحا بغيرها احدها محصر ، وهو ما شرعه الله تعالى على لسان نبيه من الاحكام وثابتها مطلق وهو وضع الهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود في ما هو خير لهم بالذات اه الخبر الذي عبارة عن السعادة الابدية واحترزه عن صنعته الطب والصلاح فانما وان تغلف بوضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود

كن

لكن لا الى الخبر الذي بل الى صنف من الخبر اعني به حجة الايدان بالحكمة والعقائد اي اجزاء الاودية ونحو الاغذية ، وباني الخبر لان بطلان المطولان وحاصل هذا التعريف مع طوره ان الدين هو الاحتكام التي وضعها الله بالباشعة العباد الى الخبر الذي هو امور الدين اي علامات وجوده اربعة نظمهم بالضم فقال امور الدين صدق فصدوق العبد ، وترك المنهج كذا حجة العقد ، فصدق القصد اداء العبادية بالنية والاخلاص ووقاه العبد الايمان بالقرآن وترك المنهج اجتناب المحرمات وصحة العقد الجزم بعقائد اهل السنة وان المنهج امتناع التقليد في اصول الدين اعني مسائل الاعتقاد كحدوث العالم ووجود الباري وما يجبه له ويمتنع عليه وغير ذلك مما سياتي فيجب النظر فيه لان المطول فيه البين قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعلم انه لا اله الا الله وقد علم ذلك وقال تعالى للناس واتبعوه لعلكم تهتدون ويقاسر بالوجدانية غيرها ، قيل يجوز ولا يجبه النظر آلتقاء بالعقد الجازم لان الله عليه وسلم كان يكتفي في الايمان من الاخران باللفظ بكلماتي الشهارة المنبى عن العقد الجازم وليسوا اهلا للنظر ، ويأسر بالاجمان خبره ورد بالا لافساح ان الاخران ليسوا اهلا للنظر ، قيل فيجب النظر فيه لانه مظنة الوقوع في الشبه والضلال لاختلاف الازهان والافطارة ، اشبه الشباس الحق بالباطل بحيث يحصل التغير والضلال سلوا طريق لا توصل الى المطول فيعشده مالم ينحرف حقا ووقع بان النظر ليس مظنة الوقوع في الشبه والضلال اذ المعتبر للنظر على طريق العامة فما اجاب الاعراب عبد الملك بن فريب الاصمعي عن سؤاله بم عرف ربك فقال البعرة تدل على البصير ، واثر الاقدام يدل على المسير فسماءه ان ابراهيم وارضه ان يجلس ويحور اموالها الا تدل على اللطيف الخبر اه صميم الا تدل للشلالة قبله وهو استفهام تفرير خبر عن قوله فسماء الخي ولا يدعي احد منهم اوس خبرهم للايمان فياتي بكلمته الابهة ان ينظر في خبره له اما النظر على طريق الحق المشكك من تحير الادله ، وقد فقهه وارفع المشكوك والشبه عنها ففر من كفاية في حقه المتأهلين له يكفي قيام بعضهم بها ، واما خبرهم من جنس عليه من الخوض فيه وهذا اي ما ذكر في حق غير المتأهلين محصل نبي الساقى وغيره

الوقوف في الشبه والضلال فليسوا اهلا للنظر